

جرم عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقت الحد ود فلا شفعة قال السنن فعلم بهذا فاخذ فيما قسم ابتاع السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمنا ان الزمان اذا كانت مشاعة بين رجلين فباع احدهما نصيبه من فليس يتكلم احدهما شيئا وان قال الا لصاحبه نصفه فاذا دخل المشتري على الشريك الباقى هذا المدخل كان الشريك احق به منه بالثمن الذي اتباع به المشتري فاذا قسم الشريكان فباع احدهما نصيبه باع نصيبا لاحظ في شيء من الجارية وان كانت طريقتهما واحدة لان الطريق غير المبيع كما لا يكونا بشركتها في الطريق شريكين في الزمان المقسومة فكذا لا يوجد في الطريق شفعة في دار ليسا بشركتها في وقال مروى حديثان ذهب صفان من ينسب الى العلم وكل واحد منهما على خلافه منه ههنا اما احدهما فان سفيان ابن عيينة اخبر عن ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن ابي مرفع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجواد احق بشفعة قال الشافعي وزاد في حديثه من خالفنا انه كان لا يبيع ما في بيت في دار رجل فحرضه البيت عليه بائرا ما به وقال قد اعطيت به ثمانمائة وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجواد احق بشفعة قال الشافعي وقال الذي خالفنا اتا اول هذا الحديث فاقول للشريك الذي لم يقاسم شفعة والجوار المقاسم شفعة كان لا يصفا وغير لا صوتا اذ لم يكن بينه وبين الدار التي اقبلت طريقا نفاذة وان بعد ما بينهما فاحق بان قال ابو مرفع يرك الشفعة للذي بيته في داره والبيت مقسوم لانه ملاصق قال الشافعي فقلت له ابو مرفع فيما رويت عنه من تطوع بما صنف قال وكيف قلت هل كان على ابي مرفع ان يعطي البيت بشيء قبل بيعه او لم تكن له الشفعة حتى يبيعه قال بل ليست له الشفعة يبيعه ابو مرفع قلت وان باع ابو مرفع ما نأخذ بالشفعة من المشتري قال نعم قلت وبمثل الثمن الذي اشتراه به لا ينقصه البايح ولا ان على ابي مرفع ان يضع من ثمنه شيئا قال نعم فقلت انما وصفت من ابي مرفع كله تطوع فقال فقدم ابي للشفعة في بيت له فقلت وان ابي للشفعة في بيتي فقلت وان ابي للشفعة في بيت له ما كان علينا في ذلك من شيء عامر عن حديثنا بل

دع

عنه

بل حديث النبي صلى الله عليه وسلم انما يعارض بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فاما ما روى رجل فلا يعارض به حديث النبي صلى الله عليه وسلم ففعله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت الست تسمع حين حرك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار احق بسبقها لهما اعطى بنفسه قال بل حركها كما تسمع عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت فاعلم لا يرك الشفعة فتطوع له بما لا يرك له كما تطوع له بما ليس عليه فان حملته على ثمان اعطاه ما يركه عليه قبل فقد روى عن ابي مرفع ان يعطي بيتا لبيعه م نصفه ما اعطى به قال لا بل لا يرك هذا قلت ولا اري عليه ان له شفعة فيما يركي ولا يعلم ولكن احسن ان يفعل وقلت له نحن نعلم وانك تعلم ان قول النبي صلى الله عليه وسلم الجواد احق بسبقه لا يحتمل الا اثنين لا ثالث لهما قال فاما قلت ان يكون اجاب عن مسئلة لم يحكم اكره ان يكون اكره ان اراد ان الشفوة للجوار او اراد بعض الجيران دون بعض وان كان هذا المعنى فلا يجوز ان يدل على ان قول النبي صلى الله عليه وسلم عاما لما د به خاصا الا بدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او اجماع من اهل العلم وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا شفعة فيما قسم قول علي ان الشفعة للجواد الذي لم يقاسم دون الجوار المقاسم وقلت لصديق ابي مرفع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجملة وقولنا عن النبي صلى الله عليه وسلم منصوص لا يحتملنا وبل قال فما المعنى الذي يحتمله قول النبي صلى الله عليه وسلم قلت ان تكون الشفعة للاحد لوجه اسم جاره وانت تزعم ان الجوار اربيع دارا من كل جانب وانت لا تقول بحديثنا ولا بما نأولت من حديثك ولا بهذه المعاني قال لا يقول بها احد قلت اجلا يقول بها احد وذلك يدل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد ان الشفعة لبعض الجيران دون بعض وانما لا تكون الجوار يقاسم قال فبيع اسم الجوار على الشريك قلت نعم والملاصق وغير الملاصق قال والشريك مفرد باسم الشريك قلت اجمل والملاصق يفرد باسم الملاصقة دون غيره من الجيران ولا يمنع ذلك واحدهما ان يقع عليه اسم جوار قال افتوجد في ما يدل على ان اسم الجوار يقع على الشريك قلت از وجبت التي هي قرينة يقع عليها اسم جوار وقال حمل بن مالك بن النابغة كنت بين جارين يعني بين ضربين قال

سما اللغز الفقي
الربيع وهو
على ابي مرفع
قلت
كانت